https://doi.org/10.26682/hjuod.2023.26.1.9
مجلة جامعة دهوك، المجلد: 26، العدد: 1 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص121-136، 2023

أثر التنويع الاقتصادي على الإستدامة المالية في دول مَجلس التعاون الخليج العربي للمدة (2004 – 2020)

كاوه عبدالعزيز عبدالعزيز الدوسكي و هاشم مُحَّد العركَوب
قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل–العراق

(تاريخ استلام البحث:6 كانون الاول، 2022، تاريخ القبول بالنشر:12 شباط، 2023)

الخلاصة

يتطلب تنويع مصادر الدخل في البلدان الريعية مساهمة ومشاركة القطاعات الإنتاجية الأُخرى كروافد متوازية مع القطاع الريعيّ السائد وإيراداته بهدف تغذية الموازنة العامة ونجاح الاستدامة المالية، وبذلك تهدف الدراسة الى قياس وتحليل أثر التنويع الاقتصادي على الإستدامة المالية في دول مَجلس التعاون الخليجي. إذ توصلت البحث الى عدة نتائج مفادها وجود العلاقة العكسية و معنوية بين مجموع الايرادات النفطية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الذي يختصر بـ (GDP) و الإستدامة المالية والتي تعبر عنها بالعَجز في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي عند مستوى معنوية أقَل من (5%)، أَي إن زيادة في مجموع العوائد النفطية بنسبة (1%) سيؤدي ذلك الى إنخفاض في العَجز للموازنة بنسبة (0.37-%). كذلك وجود علاقة معنوية وطردية بين إجمالي الايرادات الأُخرى كنسبة من (GDP) و العَجز في الموازنة كنسبة من (GDP). ووصي البحث بضرورة إيجاد الطرق اللازمة لزيادة الايرادات العامة الغير النفطية، نظراً لأن المصادر والموارد الهايدروكاربونية تعتبر موارد ناضبة ومحدودة العمر، إضافةً عن طبيعة عدم الاستقرار والتقلبات المستمرة في أَسعارها، وضرورة إجراء إصلاحات هيكلية في القطاعات الاقتصادية لتعدد وتنويع مصادر الدخل وخلق بيئة ملائمة لتحقق الازدهار في عمليات الإنتاج والتصدير للمنتوجات الغير النفطية، الأَمر الذي يمكن من خلاله الحد من تعرض العوائد والايرادات العامة للصدمات والتقلبات، ولاستعادة الاستدامة المالية يجب العمل على تنويع الإيرادات العامة في دول موضوع البحث ويمكن ذلك من خلال تفعيل جميع القطاعات الانتاجية والتي سيقود الاقتصاد الى التنوع وتعدد مصدر الإيرادات مع رفع القدرات التنافسية للدول مع تقليل الاعتماد على الموارد الناضبة.

الكلمات المفتاحية : التنويع الاقتصادي، الأستدامة المالية، إنموذج الـ (ARDL)، دول مجلس التعاون الخليج العربي).

المقدمة

اصبح موضوع التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية محل إهتمام لدى العديد من الحكومات و الاقتصاديين في بلدان العالم النامية والمتقدمة، سواءً كان الدول النفطية أو غير نفطية. وذلك بسبب الأزمات والاختلالات الاقتصادية والمالية المستمرة التي يعاني منها دول العالم. و بما أن الدول والحكومات ذوي الاقتصاديات الريعية والأُحادية تعتمد على مصدر دخل واحد عادةً هي الايرادات النفطية وذلك لتستطيع تمويل موازناتها العامة، وبما أن الأسعار في أسواق النفط والطاقة غير مستقرة لذلك يكون تكون هناك عادة صدمات أو انهيارات في أَسعار النفط الخام وينعكس ذلك على زيادة في العجز المالي و تقليل النفقات أو اللجوء الى الديون الحكومية العامة بعد انحسار الموارد النفطية عن معدلات الانفاق العام، لهذه الاسباب يسعى الدول الى تحقيق الإستدامة المالية وضمان القدرة على الاستمرار في سياسة الانفاق العام في الأَجل الطويل من دون المساس أَو التوجه نحو التقشف وخفض الملاءة المالية أَو التعرض لمخاطر الإفلاس وعدم الوفاء والقدرة بالالتزامات المالية المستقبلية الخارجية والداخلية والإيفاء بدفعها؛ لأنه في حالة فقدان الدولة ثقة الأَسواق المالية أوالدول المقترضة منها وعدم التمكن الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الدائنين، سوف يؤدي ذلك الى توقف الدائنين عن إعادة إقراضها الديون أو رفع وزيادة معدلات أسعار الفائدة على القروض التي يقدمها ووضع الضوابط

والشروط المشددة إتجاهها وبذلك يخسر الدول تحقيق الإستدامة المالية.

اهمية البَحث:

تعد الاستدامة الماليَّة وخيارات تنويع مصادر الدخل من أَبرز المواضيع المتناولة في العالم أجمع وفي البلدان الريعيّة بالخصوص، ولاسيَّما في السنوات الأخيرة بسبب سوء الأوضاع الماليَّة لكثير من البلدان خاصة بعد الازمة الماليَّة والاقتصادية العالمية وانهيار أَسعار النفط في الأَسواق العالمية وتأثيرها السلبي على انخفاض العوائد النفطية لها، وتأتي أهمية الدراسة بالبحث عن الصعوبات التي تواجهها البلدان الريعيّة بعدم استمرار تدفق الموارد الماليَّة لتمويل الموازنات العامة لها ولزوم البحث عن طرائق وسبل أُخرى موازية للعوائد النفطية لتمويل الموازنة ونقص أَو سد العجوزات الموجودة فيها. وذلك عن طريق تنويع مصادر الدخل ومشاركة القطاعات الاقتصادية الأُخرى لزيادة إِيرادات الدولة والحد من الاعتماد على مدخل واحد للإِيرادات ولاسيَّما الإِيرادات النفطية.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث أن هناك إشكالية حقيقية تعاني منها الموازنات العامة للدول الريعية حول كيفية إستدامة الموارد المالية والمستمدة عن الاِيرادات النفطية أو فوائضها المالية، وعدم اللجوء الى تنويع مصادر الدخل في ظل وجود عوائق وقيود تواجه هذه الاقتصاديات وأَبرزها تفاقم حجم المديونية الخارجية والداخلية ، مع احتمالية صدمات تحدث لأسعار النفط و تؤدي ذلك الى انخفاض كبير وملحوظ في الإيرادات الريعية بشكل خاص وجميع الإِيرادات العامة بشكل عام، إذ يرافق ذلك زيادة في حجم الإِنفاق الحكومي ضمن برنامج وخطط حكومية طموحة ينتج عنها مستويات كبيرة من عَجز الموازنة العامة.

فرضية البحث:

مصادر الدخل الجديدة الناتجة عن سياسة التنويع الاقتصادي تؤثر إيجاباً جنباً الى جنب مع العوائد النفطية في بلدان مَجلس التعاون الخليجي بوصفها الرافد الأَساسي للموازنات الحكومية الريعية في هذه الدول. والدول النفطية التي تعتمد فقط على الايرادات النفطية عادةً تكون الموازنات العامة فيها في حالة عدم استقرار ومهدد بالعَجز خاصة عندما ينخفض أَسعار، ولا يمكن استقرار تلك الموازنات وإيراداتها الى عن طريق التنويع الاقتصادي وتعدد مصادر الدخل.

هدف البحث:

يسعى البحث الى تحليل وقياس أثر التنويع الاقتصادي على الاستدامة المالية في دول مَجلس التعاون الخليج العربي.

منهجية البحث:

بنى البحث بالجمع بين الأُسلوبين هما الأسلوب الكمي (القياسي) و الأسلوب النظري لإثبات فرضية البحث و الوصول الى أهدافها؛ وذلك اعتمادًا على استخدام منهجية بانال داتا (.Panel Data) .

أولا :– مفهوم التنويع الاقتصادي

يعرف التنويع الاقتصادي: بأنه عملية تهدف الى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة أو تنشيط القطاعات الضعيفة وغير المنتجة بحيث تكون مولدة للدخل والتوجه نحو انخفاض الاعتماد الكلي على اِيرادات القطاع السائد في الاقتصاد، إذ يؤدي هذه العملية الى فتح مجالات جديدة وحديثة ذات قيمة مضافة أكثر وقادرة على توفير فرص كثيرة من عمل للأيدي العاملة الوطنية وهذا بدوره مايؤدي الى رفع معدلات النمو وازدياد الإِيرادات العامة في الأجل الطويل. (القرعان،2016، 25).

وتعددت مفاهيم لمصطلح التنويع الاقتصادي ومنها تعرف التنويع الاقتصادي بأنَّه الحصول على آلية لتنويع مصادر الدخل والناتج المحلي الاجمالي ، وتنويع الاسواق الخارجية ومن ثُمَّ تَقليص الاعتماد على كمية محددة من الخدمات والسلع المصدرة والتي يتقلب أسعارها وحجم تصديرها أَوتخضع الى انخفاض مزمن.

كذلك يعرف التنويع الاقتصادي بأنه الرغبة في تحقيق أبواب أكثر وعدد أكبر من مصادر الدخل الرئيسة و هو ما يُساهم في تعزيز في القدرات الحقيقية لأي اقتصاد، وذلك عن طريق محاولات رفع القدرات الإنتاجية في القطاعات المتنوعة، من خلال العناية بتطوير عدد من القطاعات الاقتصادية

وبشكل تدريجي لتكون بدائل جديدة يمكن أن تحل محل المصدر الوحيد للدخل خاصة في البلدان النفطية مثل اعتمادهم على الإيرادات النفطية. (عبدالحميد، 2018، 3).

ويعرف التنويع الاقتصادي أيضاً بأنه عملية يتضمن تحويل الدول من الدخل الأحادي أو الإنتاج الاحادي بسبب اعتمادمهم على مورد واحد كالنفط مثلاً الى دول تتسم بتعدد لمصادر الايراد والدخل نتيجة زيادة نسبة إسهام القطاعات الإنتاجية الأُخرى غير النفطية.(Martin،2013،11).

وممَّا سبق يتبين لنا بأن التَنويع الاقتصادي هي جملة من السياسات والتي تهدف الى بيان دولة أو حكومة تعتمد في دخلها ونموها على قطاعاتها الاقتصادية المختلفة و بنسب متفاوتة، ولتحقيق ذلك يتطلب ببناء قاعدة إنتاج واسعة مع تنويع القطاعات الإنتاجية، وذلك لتحقيق الاستقرار النسبي أو الدائم في مصادر الدخل.

ويمكن تقسيم التنويع الاقتصادي الى نوعين هما:- (لزعر،2014، 7).

- **التنويع الافقي Horizontal Diversification**: هو إعادة توزيع الاستثمارات على الأدوات المختلفة ولكن من نفس الفئة أَو القطاع نفسه، أي خلق وإستحداث فرص لإنتاج سلع ومنتجات جديدة في القطاع نفسه.

- **التنويع العمودي:- Vertical Diversification:-** هو توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية المتنوعة مثل توزيع الإستثمارات قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات بهدف زيادة القيمة المضافة لها وذلك من خلال زيادة الروابط الامامية و الخلفية لمخرجات القطاعات الإنتاجية المتنوعة بحيث تكون مخرجات أحد القطاعات مدخلات لقطاعات اقتصادية أُخرى.

ثانياً: النظريات المفسرة للتنويع الاقتصاديّ:

احتلت مسألة التنويع الاقتصادي مكانة هامة في البحث والفكر الاقتصادي، وذلك منذ الكتابات الأُولى للرواد الكلاسيكيين وحتى الوقت الحاضر، وبالرجوع الى تاريخ الفكر الاقتصادي يمكن قراءة العديد من التفسيرات المختلفة حول إشكالية لماذا الاقتصادات تسعى للنمو وتنويع أنشطتها الاقتصادية على مر الزمن، ومن بين المنظرين الأوائل في هذا الإطار نجد كل من آدم سميث، كارل ماركس وجوزيف شومبيتر.

وقد أكَّد أدم سميث (1976) أن تقسيم العمل يعد قوة دافعة للتنمية الاقتصادية، وذكر بأنَ تقسيم العمل لا يعني بالضرورة أن البلد (A) مثلاً لاينتج سوى المنتج (X) والبلد (B) سوى المنتج (Y). ولكن على العكس زيادة مستويات التخصص تعني أيضاً التنويع للأنشطة والمخرجات وبأعلى مستوى إذ إنَ تقسيم العمل ستؤدي الى خلق كميات هائلة من المهن الجديدة والمهارات وتوفير الوقت مع مزيد من الإنتاج والتقدم التكنولوجي ويزيد من فرص خلق خطوط إنتاجية جديدة وزيادة التنويع.

أما جوزيف شومبيتر (1912) بيَّن بأنَ ظهور القطاعات الجديدة وتقدم بعض القطاعات الإنتاجية القديمة ما هو إلَّا نتيجة وجود ابتكارات اختراعات جديدة وكل ذلك يولد التنويع الاقتصادي ويزيد من مصادر الإيرادات سوءاً على صعيد القطاع العام أَو الخاص.

أما على وفق أفكار كارل ماركس فيقول "إن التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب تحولات داخلية ثابتة، إذ يؤدي النمو بكفاءة مطلقة الى بطالة وقيود من جانب الطلب، لذلك يحتاج النظام الرأسمالي الى الابتكار والتنويع باستمرار.

وحدد جان جاكوس (1969) مجموعة متنوعة من الأفكار والأَنشطة والموارد كمصدر للإبداع وإعادة التركيب والابتكار والنمو التي تؤدي الى التنويع. كما ركزت اقتصاديات التنمية على كل من التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي، خاصة أنصار مدرسة أمريكا اللاتينية البنيوية أمثال روزنشتاين رودان (1943)، نيركس (1953) وهيرشمان (1958) من خلال تأكيدهم على دور كل من التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل وزيادة الناتج المحلي الاجمال، فالمقاربات الأُولى بينت أولا، كيف يمكن للبلدان النامية التحول من الإنتاج الزراعي الى أنشطة صناعية ذات قيمة مضافة أعلى. وثانيًا كيف إن دمج وتكييف البلدان النامية في النظام الإنتاجي العالمي نتج عنه

التبعية الهيكلية والتخلف بسبب أوضاع معينة من التخصص الإنتاجي والتوزيعي إذ البلدان الخارجة عن التكييف مع عجلة الاقتصاد العالمي تبقى على تلبية الطلب من المواد الأوَّلية في بلدان المراز ذات الحيوية والتنويع.

كما أبرزت دراسة قام بها خبراء صندوق النقد الدولي، أن هناك علاقة ارتباط قوية بين طفرات التنويع وتسارع النمو. وبشكل أكثر وضوحا، طفرات التنويع ترتبط مع تسارع النمو اللاحق وبشكل قوي الَّذي يحدد بالقياس الى طفرات التنويع. وهذا ينطبق بشكل خاص على البلدان منخفضة الدخل غير الهشة. فخلال هذا الإطار الزمني، شهدت بلدان المقارنة نمو أسرع ولا سيَّما تنويعاً أعمق مما حققت البلدان منخفضة الدخل بعد عام التسعينيات.

ثالثاً: معايير التنويع الاقتصادي:

هنالك العديد من المعايير الكمية التي يمكن من خلالها معرفة فيما إذا كانت اقتصادات البلدان متنوعة اقتصادياً أَو اقتصادات أُحادية، أَي تعتمد الدولة على مصدر إيراد أَساسي ومصادر دخل أُخرى ضئيلة، أَو هنالك الكثير من المصادر والقطاعات الإنتاجية تساهم وبنسب متفاوتة، ومن تلك المعايير هي كما يأتي:- (سالم، مصعب،2017، 17).

1- نسبة إسهام القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي:

يمكن قياس التنويع الاقتصادي عن طريق هذا المعيار من خلال النسبة المئوية لمساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة النفطية وغير النفطية في الناتج المحلي الجمالي للبلد، فإنَ حجم الناتج ومعدل النمو السنوي والمساهمة القطاعية في تكوين الناتج تُعَد من المعايير الدالة لبيان مدى الكفاءة التي يتصف بها الاقتصاد، بشرط أن لا يكون ذلك ناتجاً عن انخفاض الناتج المحلي لتلك القطاع، ومن ثُمَّ فإنَ هذا المؤشر يبين مقدار التغيير الحاصل في هيكا الإنتاج ومصادر الدخل الوطني؛ إذ يمكن حساب إسهام كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الصيغة الآتية:

$$= \sqrt{\left(\frac{p_i}{p_t}\right)^2} \times 100 r_i$$

إذ إنَ: (r_i) تمثل نسبة مساهمة القطاع (i) ضمن الناتج المحلي الإجمالي (GDP), (pi) تمثل الناتج المحلي الاجمالي في القطاع (i)، (p_t) تمثل الناتج المحلي الإجمالي في السنة (t).

2- تطور نسبة تنوع الصادرات:

يعتبر هذا المؤشر من المعايير المهمة كمقياس لدرجة التنويع الاقتصادي، إذ كلما ارتفعت نسبة مساهمة المبيعات النفطية من مجموع الصادرات الحكومية الكلية بالنسبة للبلدان، يدل ذلك على انخفاض درجة التنويع الاقتصادي وعلى العكس من ذلك عندما تكون الصادرات غير النفطية ذات النسبة الأكبر من مجموع الصادرات الكلية فإنَ هذا يدل على مدى ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي، ويمكن التعبير عليه من خلال الصيغة الرياضية الآتية:

$$\mathbf{RXO} = \frac{\sqrt{\sum_{i=1} \left(\frac{xi}{Xi}\right)^2}}{1} \times 100$$

إذ إنَ: (RXO) تمثل نسبة الصادرات النفطية، (xi) تمثل الصادرات النفطية، و(Xi) إجمالي الصادرات.

3- تطور إجمالي العمالة على وفق القطاعات الاقتصادية:

يُعَدُّ هذا المؤشر من المؤشرات المهمة لقياس نسبة إسهام القطاعات الاقتصادية المختلفة في استيعاب الأَيدي العاملة، إذ كلما كانت القوى العاملة موزعة بنسب ملائمة على القطاعات الاقتصادية فإنَ ذلك يعكس درجة معينة من التنويع الاقتصادي، إذ عادةً نلاحظ أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي تكون كبيرة في البلدان النامية على الرغم من انخفاض الأَهميَّة النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي، أما في قطاع النفط فنلاحظ أن نسبة الأَيدي العاملة فيه تكون قليلة مع بقية القطاعات نتيجة استخدام التكنولوجيا إلَّا أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تكون كبيرة.

4- مؤشر درجة أهمية الواردات الى الناتج المحلي الإجمالي:

يبيّن هذا المؤشر الأَهميَّة النسبية للاستيرادات من الناتج المحلي الإجمالي، الهدف منه معرفة معالم المتزايد على الخارج، ويمكن الاستدلال عليه من خلال الصيغة الرياضية الآتية:

$$\mathbf{DM} = \frac{Mi}{GDP} \times 100$$

إذ إنَ: (DM) تمثل درجة أهمية الواردات، (Mi) تمثل الواردات، (GDP) الناتج المحلي الإجمالي.

5- تطور الإيرادات غير النفطية بوصفها نسبة من مجموع إيرادات الدولة:

من إحدى المعايير التي يمكن عن طريقها معرفة درجة التنويع الاقتصادي للبلد، هو تطور الإيرادات النفطية كنسبة من مجموع الإيرادات العامة للحكومة، أو تطور الإيرادات غير نفطية خلال مدة من الزمن، إذ كلما كانت نسبة الإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات العامة في ارتفاع، يدل ذلك على زيادة درجة التنويع الاقتصادي، والعكس صحيح عندما تكون هذه النسبة في انخفاض دل ذلك على انعدام درجة التنويع الاقتصادي للبلد، ويمكن الاستدلال عليه نت خلال الصيغة الآتية:

$$\mathbf{Rro} = \sqrt{\sum_{\mathbf{i}} \left(\frac{re}{RE}\right)^2} \times \mathbf{100}$$

إذ إنَ: (Rro) تمثل نسبة الإيرادات النفطية، (re) تمثل الإيرادات النفطية، (RE) إجمالي الإيرادات الحكومية.

6- الأَهميَّة النسبية للقطاع الخاص في إجمالي تكوين رأس المال الثابت:

يُعَدُّ هذا المؤشر من المؤشرات الضرورية والمهمة للدلالة على درجة تنويع الاقتصاد للدولة، إذ يبيّن مدى الإسهام النسبي للقطاعين الخاص والعام في التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت ومعدل تغير هذا الإسهام لكل قطاع، فكلما زادت نسبة اسهام القطاع الخاص في تكوين وتراكم رأس المال الثابت دل ذلك على التنويع الاقتصادي بشكل كبير، وبالعكس كلما زادت نسبة اسهام القطاع العام الحكومي في تكوين إجمالي رأس المال الثابت دل ذلك على انخفاض درجة التنويع الاقتصادي في البلد.

رابعا: متطلبات تنويع مصادر الدخل في البلدان الريعيّة: الماليَّة والاقتصادية

يتطلب تنويع مصادر الدخل في البلدان الريعيّة مساهمة ومشاركة القطاعات الإنتاجية الأُخرى كروافد متوازية مع القطاع الريعيّ السائد وإيراداته بهدف تغذية الموازنة العامة ونجاح الاستدامة الماليَّة، ومن أَبرز الاجراءات اللازمة اتِّخاذها البلدان الريعة للنهوض باقتصاد متنوع هو: (أحمد والسيد،2013،6).

1- الاستفادة من التجارب الدولية في مجال التنويع الاقتصادي والبلدان المتقدمة ذات الاقتصادات المتنوعة.

2- التركيز على برامج التعليم والتدريب الموجه نحو السوق والعناية بالتعليم التقني والفني من خلال تطبيق نظام تعليمي مستهدف ومتطور.

3- زيادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعناية بها لضمان توفير اقتصاد متنوع والاستغناء عن القطاع الاحادي.

4- العمل على تشجيع الاستثمار الأَجنبيّ المباشر ودخول رؤوس أموال أَجنبيّة إلى الاقتصاد الوطني لتوفير فرص العمل وتطوير البنية التحتية وانتعاش الاقتصاد.

5- تشجيع الاستثمار في صناعات الإحلال مكان الواردات مع توسيع صناعات وخدمات ذات الميزة التنافسية وذلك بتشجيع تلك الصناعات ومنحها الحوافز والإعفاءات الضريبية.

6- الاستمرار في اصلاح أساليب النظام الضريبي وخفض إعانات الدعم المحلية.

7- العناية بالبنية الفوقية وبناء اقتصاد معرفي يتصف بكثافة الاعتماد على البحوث والتطوير والابتكار.

8- استحداث وإنشاء بنية تحتية و معلوماتية حديثة ومتطورة ، والمؤسسات الحكومية تقدم الخدمات المطلوبة بدقة وكفاءة عالية.

9- استغلال المزايا النسبية لكل منطقة اقتصادية من خلال المدن الاقتصادية

10- إفساح المجال أمام القطاع الخاص ليؤدّي دورًا أَكبر في العمليات الاقتصادية وتخفيض الدور الحكومي للدولة.

خامساً: الإطار المفاهيمي للأستدامة المالية .

1. مفهوم وتعريف الاستدامة المالية (fiscal Term Sustainability):

أصبح الاستدامة المالية مصطلحاً رائجاً على لسان الاقتصاديين والسياسيين في الفترة الاخيرة بعد ما عانت الكثير من الحكومات والدول في أزمات مالية في موازناتها العامة ولا يستثنى منها الدول الريعية، لذلك تسعى أغلب الدول و الحكومات بالنهوض و العمل على تنويع إيراداتهم ومصادر دخلهم وعدم الاعتماد فقط على الإيرادات الأحادية النفط مثلاً وذلك بهدف ضمان استدامة مالية، وتُعرف الاستدامة المالية بتعاريف كثيرة وفق المؤسسات المعرفين والمفكرين لها ومن هذه التعاريف:

أ– يعرف الاستدامة المالية بأنها قدرة الدولة آنياً أَو مستقبلاً الوفاء بالتزاماتها المالية وخدمة ديونها العامة دون الحاجة الى إعادة جدولتها وتراكم المتأخرات المالية، أَو هي مقدرة الدول على تحمل ديونها دون اللجوء الى إجراء تعديلات كبيرة في سياساتها الاقتصادية والمالية مستقبلاً بهدف تحقيق التوازن بين النفقات والإيرادات العامة. (بني لام ،2018،472).

ب– هي الحالة التي يكون فيها الدول أَو الحكومات قادرة بالاستمرار في تنفيذ سياساتها في مجال النفقات العام والإيرادات العامة دون اللجوء الى إنخفاض الملائة المالية لها أَو تعرضها الى مخاطر الإفلاس أَوعدم التمكن الوفاء بالتزاماتها المالية في المستقبل.(آل طعمة والشمري، 2018، 388).

ت– تعرف الاستدامة المالية بقدرة الحكومات على توفير الاموال بصورة مزمنة ومستمرة على بشكل وافٍ، بحيث يستطيع الحكومات والدول من خلالها تنفيذ الإنفاق على الخدمات العامة.(جليدان،2014،1).

ث– هي قدرة الدولة على تحقيق الإيرادات الكافية لتستطيع تغطية النفقات العامة الديون المتراكمة مع التزاماته.(اسكوا ،2006،26).

ج– قدرة الدول الحكومات بالاستمرار في تنفيذ البرنامج التي حددتها ضمن سياساتها المالية وتمويل الإنفاق دون التعرض للتعثر المالي أو العَجز عن التسديد). (البغدادي، 2010،408).

ح– هي القدرة بالوفاء الكامل بالتزاماتها المالية في الحاضر ومستقبلاً. (مجدولين، 2011،2).

خ– الإستمرار بتنفيذ سياسات الإنفاق والإيرادات العامة على المدى القصير و الطويل من دون اللجوء الى الدين العام بهدف تنفيذ السياسات المخططة لها وتحقيق النمو المرغوب.(سماقةوي وباداوةبي، 2015،80).

بناءً على كل ما تقدم يمكن أن تعرف الإستدامة المالية بأنها (قدرة الحكومات بالاستمرار في نشاطاتها المالية العامة و الإنفاق العام على المدى الطويل بهدف تحقيق معدلات في النمو دون أن تخفض الملائة المالية لها والتعرض الى العَجز المستمر في موازنتها السنوية أو الإفلاس واللجوء الى ديون عامة و إلحاق الضرر بالأَجيال اللاحقة.

سادساً : الإمكانات المتاحة لنجاح الاستدامة الماليَّة في البلدان الريعيّة النفطية

فرص قيام الاستدامة الماليَّة في الدول النفطية أَوفر اذا استغلت مواردها الماليَّة في تنمية وتطوير المجالات و القطاعات الاقتصادية الأُخرى؛ إذ يمكن الاستفادة من العوائد النفطية العالية والسريعة واستخدامها أَو استثمارها في النشاطات الاقتصادية الأُخرى كالصناعية والزراعية والسياحية والتجارية والخدمية وقطاع الصحة والتعليم أَو البنية التحتية؛ إذ إنَّ للنفط أهمية سياسية واقتصادية اجتماعية وحضارية إذا ما استثمر استثماراً صحيحاً، فهو مصدر لتراكم رأس المال ومصدر للطاقة ومادة أولية لعشرات الآلاف من الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية، إذ إنَّ المقومات الثلاثة هي أَساس لعملية التنمية الاقتصادية ونجاح الاستدامة الماليَّة في تلك الدول.

وقد أدركت الدول النفطية بشكل عام ودول مجلس التعاون الخليجي الحاجة إلى تقليل اعتمادها على النفط وإيراداتها؛ إذ تقوم جميعها بتنفيذ إصلاحات لتنويع اقتصاداتها وكذلك إيراداتها الماليَّة. وتعد دول مجلس التعاون الخليجي أكبر تجمع لمصدري النفط؛ إذ تنتج مجتمعةً خمس إمدادات النفط العالمية، على الرغم من أن أهمية القطاعات غير النفطية قد

ازدادت في العقود الاخيرة ويمكن الاستفادة من العوائد النفطية الحالية لدعم وتطوير القطاعات الاقتصادية الأُخرى في المستقبل والاستغناء عن النفط وعوائدها عندما ينضب.

ولنجاح الاستدامة الماليَّة في الدول النفطية ومنها دول مجلس التعاون الخليج العربي ينبغي أن يكون السياسات الاقتصادية لتلك الدول موجه نحو جعل النفط في خدمة تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الأُخرى بهدف تنويع اقتصاداتها مع تقوية وتعدد مصادر إيراداتها الماليَّة العامة ويمكن أن نلخص أَبرز آثار الإيرادات النفطية على القطاعات الاقتصادية بما يلي (كاظم، 2020، 559-557):

1- قطاع الصناعة: إذ يظهر أَثر النفط على قطاع الصناعة من خلال تأثيره على الصناعات التي تعتمد على النفط والغاز الطبيعي مثل الصناعات التحويلية والمتمثلة بالصناعات البتروكيمياوية ومصافي النفط والتكرير، وهناك مشاريع صناعية أُخرى تعتمد على النفط كمصدر الطاقة مثل الحديد والأَلمنيوم والإسمنت، وبذلك تعد وجود عوائد نفطية كبيرة كفيلة بتنمية وتطور قطاع الصناعة الَّتي بدورها يزيد من فرص الاستدامة الماليَّة في تلك الدول.

2- قطاع الزراعة: يُعدُّ تخصيص وتوجيه جزء من فوائض العوائد النفطية إلى قطاع الزراعة ضرورة ملحة لنجاح الاستدامة الماليَّة في تلك الدول؛ لأَنَّ بدعم قطاع الزراعة سوف يوفر الكثير من السلع الغذائية للاستهلاك المحلي وتقلل الاستيرادات الخارجية من تلك السلع وبذلك يبقى الاموال المخصصة للاستيراد داخل الاقتصاد الوطني ويقوي الاستدامة الماليَّة.

3- قطاع الخدمات: بدأ في الآونة الأَخيرة قطاع الخدمات دورًا متزايدة في اقتصاد الدول النفطية، إذ يزداد نصيب العوائد من قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بعد أن يستفاد الدول الريعيّة من العوائد النفطية الفائضة وتخصيصها بمجالات تجهيز البنى التحتية للمؤسسات الخدمية والاستراتيجيَّة مثل خدمات الصحة والتعليم وتوفير الرعاية الاجتماعية والتأمين الاجتماعي والصحي وخلق القطاع المصرفي الذي يقوم بدوره على تدوير الفوائض الماليَّة وإدارة القروض والاستثمارات.

4- قطاع التجارة الخارجية: تؤدِّي التجارة الخارجية أَو التجارة الدولية دور رئيس في حياة الامم الاجتماعية والاقتصادية عندما تُسهم في الناتج المحلي الإجمالي للدول بعد مايكون الميزان التجاري لها موجب، ويمكن الاستفادة من العوائد النفطية الزائدة وإنفاقها في مجال خلق جو مناسب وملائم للتجارة الخارجية بتوفير الطرق العامة ووسائل النقل والمواصلات الحديثة، وبذلك يزيد من فرص الاستدامة الماليَّة لتلك البلدان.

5- مصدر تمويل للاقتصاد: يعد النفط مصدر رئيس لرأس المال النقدي والسلعي، إذ تُسهم عوائده بنسبة عالية في التراكم الرأس المالي خاصة في البلدان المنتجة والمصدرة للسلع النفطية بأشكاله المختلفة؛ لأَنَّ القيمة المضافة النفطية تكون عالية مقارنة بالسلع والصادرات الأُخرى، كذلك إنَّ النفط قد تحول حاليًا إلى سلعة تجارية عالمية يتاجر بيها العالم كأحد الأُصول الماليَّة مثل الأَسهم والعملات التي تشكل أَحد مكونات المحفظة الاستثمارية التي يضارب عليها العالم، ومن العوائد المتحققة من استثمارات العوائد النفطية، يمكن أن يُسهم بنجاح و تمكين الاستدامة الماليَّة.

سابعاً: تحليل وقياس أثر التنويع الاقتصادي على الاستدامة المالية لبلدان دول مجلس التعاون الخليج العربي للمدة (2004– 2020) .

إكمالاً للجانب النظري والفلسفي يتناول هذا الجزء من الدراسة الجانب الكمي والعملي وذلك من خلال قياس والتحليل الاقتصادي لأثر التنويع الاقتصادي في الاستدامة الماليَّة لبلدان مجلس التعاون الخليجي مع إشارة للعراق للمدة (2004-2020)، وكما يلي:-

1. توصيف النموذج القياسي والتعرف بمتغيراته:-

الصيغة العامة للنموذج المطلوب تحليله وتقديره في هذه الدراسة على ضوء المتغيرات المستقلة أَو التفسيرية المتمثلة بـ (الايرادات النفطية، الايرادات الضريبية ، الايرادات الأُخرى ، والدين الحكومي العام الاستثمار، الحكومي العام) و المتغير التابع أَو الداخلي والمتمثل بالاستدامة المالية التي يعبر عنه بعَجز الموازنة أو فائضها، تأخذ الشكل الآتي:

$$Y = F(X_1 ، X_2 ، X_3 ، X_4 ، X_5) + U \ \dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

إذ إنَ من الأشكال الشائعة للأنموذج (1) هو الأنموذج الخطي المتعدد الذي يأخذ الصيغة أدناه:

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_1 X_{1,it} + \beta_2 X_{2,it} + \beta_3 X_{3,it} + \beta_4 X_{4,it} + \beta_5 X_{5,it} + U_{1,it} \ \dots\dots\dots\dots (2)$$

إذ إنَ:

Y: هو المتغير المعتمد (الاستدامة المالية)، الَّذي يتم التعبير عنه بعَجز الموازنة وفائضها بوصفه نسبة من (GDP).

X_1: هو مجموع الايرادات النفطية كنسبة من (GDP) **ويمثل المتغير المستقل.**

X_2: هو مجموع الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة بوصفه كنسبة من (GDP) ويمثل المتغير المستقل.

X_3: هو مجموع الإيرادات الأُخرى الغير النفطية وغير الضريبية بوصفه كنسبة من (GDP) ويمثل المتغير المستقل.

X_4: هو مجموع الاستثمار الحكومي (الاستثمار الخاص والعام) بوصفه كنسبة من (GDP) ويمثل المتغير المستقل..

X_5: هو مجموع الدين العام (الدين الداخلي والخارجي) بوصفه كنسبة من (GDP) ويمثل المتغير المستقل.

β_0: هو معلمة حد الثابت أَو المقطع في الأُنموذج.

$\beta_1 ، \beta_2 ، \beta_3 ، \beta_4 ، \beta_5$: عبارة عن ميول أَو المعلمات للأُنموذج التي تقيس تأثير المتغيرات المالية بصورة متتالية في مؤشر عَجز الموازنة وفائضها.

U: هو المتغير العشوائي الذي يعبر عن جميع المتغيرات الأُخرى الغير مقاسة و غير الداخلة في الأُنموذج.

ولأَجل التعرف على مصادر البيانات لمتغيرات البحث بصيغة أكثر وضوح، فضلاً عن الحدود المكانية والزمانية للبحث، فإنَنا نقوم باتباع المنهجية التالية وذلك وفق خطوتين، و كما يأتي:

الخطوة الأُولى:– تَحديد مصدر البيانات لمتغيرات البحث:

بعد النظر والاطلاع على الدراسات السابقة واجراء مسح على متغيراتها، لقد تم حصر أكبر عَدَد ممكن من المؤشرات، والتي تدل على المتغيرات الاقتصادية والمالية، أما عن مصادر بيانات لهذه المتغيرات فتم جمعها من دوريات صندوقي النقد العربي، وصندوق النقد الدولي.

الخطوة الثانية: الحدود المكانية والزمانية للبحث:

بما أننا نستخدم أُسلوب دمج بيانات السلاسل الزمنية مع المقاطع العرضية في آن واحد (أُسلوب جمع البيانات)، فلابد من تحديد وبيان الحدود المكانية والزمانية للبحث.

بالنسبة للحدود الزمانية:– فقد اعتمدت البحث على بيانات السلاسل الزمنية مدتها (17) سنة أي بين عامي (2004-2020).

أما بالنسبة للحدود المكانية، فقد اعتمدت البحث على إختيار دول المجلس التعاون الخليج العربي، التي تعكس مدى التأثيرات ولطويلة والقصيرة الآجل لعدد من المتغيرات المالية في عَجز الموازنة وفائضها، لذلك يتضمن البحث (6) دول عربية وهي (المملكة السعودية، مملكة البحرين ، سلطنة عمان ، الإمارات العربية المتحدة ، الكويت، وقطر).

وبناءاً على ما سبق سيكون عدد المشاهدات المستحصلة في التحليل القياسي معتمداً على بيانات المقاطع العرضية (N) أي عدد الدول، والسلاسل الزمنية (T) إذ يعبر بسنوات البحث. وبما أن المقاطع العرضية في البحث هو ستة دول (N=6)، ومدة البحث هي 17 سنة (T= 17) فتكون عدد المشاهدات كما يأتي:

The Observations = N × T = 6 × 17 = 102

– أما عن الاسلوب الذي استخدم في قياس الإنموذج هو اسلوب جمع البيانات (بيانات السلاسل الزمنية و المقطعية) أَو مايعرف بأُنموذج البانال داتا (Panel Data)، حيث تعتبر هذه النماذج من أكثر النماذج المستخدمة في الدراسات والبحوث الحديثة؛ حيث إنَها تأخذ بالحسبان أثر التغير في

المشاهدات المقطعية (N)، وأثر التغير في الزمن (T)، ويعطي هذا الأُسلوب زيادة في درجات الحرية وكفاءة أفضل و أقل تعددية خطية بين متغيرات البحث، كذلك هذا الأُنموذج يتمتع بمحتوى أكثر من المعلومات من بقية النماذج بالمقارنة عند استخدام بيانات السلاسل الزمنية فقط وبشكل منفرد، وتم تطبيق ذلك بوساطة برمجة الحاسبة (Eviews.12) والتي يعتمد عليه حديثاً عند التحليل القياسي الاقتصادي.

2. إختبار سكون (جذر الوحدة):-

بناء أُنموذج (ARDL) يستند الى فرضية مفادوها هو إن جميع متغيرات النموذج إما يكون مستقرة بالمستوى أَوبعد أخذ الفرق الأَول لها أَوالمزيج بين الأثنين، ما معناه أن درجات التكامل للمتغيرات إما هو صفر I (0) ، أَو واحد I (1) ، أَو مزيج بينI (0) and I (1)}، لكن هناك حالات يكون المتغيرات فيها متكاملة أَو المتغيرات تكون من الرتبة I (2) أَو أعلى من ذلك، مما يؤدي الى ظهور نتائج زائفة، وعندئذ لا يمكن بناء هذا الأُنموذج (Narayan, 2005,979-990). ,الجدول رقم (1) يعرض نتائج إختبار السكون لمتغيرات الأُنموذج.

جدول (1): نتائج إختبار السكون لمتغيرات الأُنموذج باستخدام إختبار LLC

Chu and Lin Test , Levin.

	Original Variable (Level)		**After one Diference**	
	None	**.Individual .Intercept**	**None**	**Individual .Intercept**
Y	-2.719***	-5.026***	ـــــ	ـــــــ
P- value	(0.003)	(0.00)		
X_1	-2.293***	-3.656***	-----	-----
P-value	(0.012)	(0.00)		
X_2	1.445$^{n.s}$	-0.806$^{n.s}$	-5.624***	-6.258***
P-value	(0.927)	(0.210)	(0.000)	(0.000)
X_3	-0.391$^{n.s}$	0.376$^{n.s}$	-6.731***	-5.539***
P - value	(0.348)	(0.647)	(0.000)	(0.000)
X_4	-1.864**	-1.908**	-----	-----
P - value	(0.031)	(0.028)		
x 5	-2.293**	-4.145***	-----	-----
P-value	(0.015)	(0.000)		

(ـــ): تشير الى أن المتغيرات مستقرة في المستوى (At Level).

(*): – مستوى المعنوية 10%، (**): – مستوى المعنوية 5% ، (***) : – مستوى المعنوية 1%، ($^{n.s}$): غير معنوية.

مصدر: – من تحليل الباحثان باعتماد على برمجة EViews.12.

من نتائج الجدول (1) نلاحظ بأن المتغير الثاني المستقل (مجموع الإيرادات الضريبية) والمتغير الثالث المستقل (مجموع الإيرادات الأُخرى كنسبة من GDP) يمتلكون جذر الوحدة، أَي أنهم غير ساكنين في المستوى مما يعني بقبول فرضية العدم والتي تنص على أن هذه المتغيرات تمتلك الجذر الوحدة. و من ثُم نقوم بأخذ الفرق الأَول لهم حتى تكون كلهم ساكنة، أما باقي المتغيرات للنموذج ظهروا جميعهم ساكنة في المستوى. أَي أنهم لا يملكون جذر الوحدة. إذ يمكن ملاحظ السكون لهذه المتغيرات وبوادر السكون للمتغيرات المستقلة الأُخرى (المتغيرات المستقلة الثانية والثالثة) بعد أخذ الفرق الأَول.

3. تحديد مُدة الإبطاء عن طريق أُنموذج (VAR)

تقدير المعلمات في الأجلين القصير أَو الطويل على حد سواء فضلاً عن إختبارات التكامل المشترك جميعها يتطلب تحديد الفجوات للإبطاء المثلى (Optimal Lag Length) للمتغيرات المشمولة بالأُنموذج وفقاً لنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، إذ ينم ذلك من خلال جملة من المقايس. والجدول (2) يعرض معايير المعلومات لاختيار فجوة الإبطاء المثلى وهي كما يأتي:

جدول (2): مُدَّة الإبطاء المثلى المحددة للأُنموذج وفقاً لتحليل (VAR)

(VAR) Lag Orders Selections Cretiria..

Lag	Log L	LR	FPE	AIC	SC	HQ
o	-1603.003	NA	5.69e+10	41.79226	41.97488	41.8653
1	-1303.590	544.384	6098587	34.95039	36.2288*	35.4617*
2	-1272.675	51.3920	7075835	35.08246	37.4567	36.0321
3	-1237.779	52.5703	7600174	35.11114	38.5811	36.4991
4	-1184.538	71.9094*	5281667*	34.66333	39.2291	36.4896
5	-1143.585	48.9311	5360646	34.53467	40.1963	36.7992
6	-1105.051	40.0353	6303949	34.46885*	41.2263	37.1717

*** Denotes the optimal Lag lengths of the variable.**

المصدر:– تحليل وإعداد من قبل الباحثان بالاعتماد على برمجة Eviews.12.

والجدول (2) يوضح عدد مُدد الإبطاء المثلى لكل متغيرات للأُنموذج، ومن خلال أُنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، اعتمادًا على معيار شيوارز (SC) إذ إنَ عدد مُدد إبطاء المثلى الذي يخلص الأُنموذج من معضلة الارتباط الذاتي للبواقي هي(1).

4. إختبار التكامل المشترك:–

بعد إجراء إختبار جذر الوحدة و التأكد من إن عدد من متغيرات البحثي يمتلك جذر وحدة (أي أنها هي غير ساكنة في المستوى) أَو بعضهم ساكن والبعض الآخر غير ساكن (يعنى أنها متكاملة من الدرجة(0)I و(1)I)، وهذا يشير الى أننا نكون بصدد استخدام لأُنموذج حركي (ديناميكي)، و عليه سيتم اللجوء الى اجراء إختبار التكامل المشترك لبيانات البانال داتا، إذ إنَ هناك الكثير من الإختبارات التي تستخدم في كشف التكامل المشترك في بيانات البانال داتا، إلَّا أن الابرز وأكثرها دقة هو إختبار بيدروني) (Pedroni) إذ وضع بدروني السمات الأُولى لإختبار (التكامل المشترك) لبيانات البانال (The Pedruni Residual Cointegration Test) في سنة (1995) والتي يعتمد على البواقي، ثم توسع الإختبار بين أعوام (1999–2004) لتشمل الانحدار المتعدد (التميمي و حميد، 2016، 18-19). والجدول رقم (3) يعرض نتائج الإختبار وكما يأتي:–

جدول (3): نتائج إختبار التكامل المشترك لمتغيرات الأُنموذج في مجموعة البلدان المختارة للمدة (2004-2020)

Pedroni Residual Cointegration Test				
Series: Y, X1 ,X2, X3, X4, X5				
Included observations: 102				
Cross-sections included:6				
Alternatives hypotheses:-common AR coifs. (within - dimension)				
	Statistic	**Prob.**	**Weighted Statistics**	**Prob.**
Panel v - Statistics.	-1.52874	(0.9368)$^{n.s}$	-1.777404	(0.9622)$^{n.s}$
Panel rho - Statistics.	1.25311	(0.8949)$^{n.s}$	2.246960	(0.9877)$^{n.s}$
Panel PP - Statistics.	-6.47729	(0.00000)***	-2.971238	(0.0015)***
Panel ADF - Statistics.	-6.25964	(0.00000)***	-2.559685	(0.0052)***
Alternatives hypotheses: individual AR coifs. (dimension - Between)				
	Statistics	**Prob.**		
Group rho – Statistics	3.11191	(0.9991)$^{n.s}$		
Group PP – Statistics	-4.69464	(0.00000)***		
Group ADF – Statistics	-3.99065	(0.00000)***		
(*): significant at(10%) level.				
(**): significant at 5% level. (				
(***): significant at 1% level.				

المصدر:- من اعداد الباحثان بالاعتماد على برمجة Eviews12.

والجدول (3) يوضح علاقات التكامل المشترك بين المتغير المعتمد (عَجز الموازنة كنسبة من GDP) وبين المتغيرات المستقلة (مجموع الإيرادات النفطية كنسبة من الـ GDP، مجموع الإيرادات الضريبية كنسبة من GDP، مجموع الإيرادات الأُخرى كنسبة من GDP، مجموع الاستثمار العام كنسبة من GDP، ومجموع الدين العام كنسبة من GDP)، و يلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن أربعة إختبارات من مجموع سبعة إختبارات تؤكد وجود تكامل مشترك بين متغيرات البحث، و هذا ما يشير الى جود علاقة بعيدة المدى بين متغيرات البحث.

5. تقدير وتحليل نتائج الأجلين القصير والطويل و معلمة تصحيح الخطأ باستخدام مقدرات وسط المجموعة المدمجة (PMG) في بئية أُنموذج (ARDL).

إن الانموذج ARDL (pq) هو انحدار ذاتي لأن Y_t يفسر بقيم الفجوات السابقة لها، وهي تتضمن مركبة الفجوات الموزعة بشكل فجوات متعاقبة للمتغيرات المستقلة، إذ يمكن تقديره الأُنموذج (ARDL) بطريقة (O.L.S.) و لكن التقديرات تكون متحيزة وذلك بسبب وجود قيم للمتغير التابع بفجوات الإبطاء كمتغيرات مستقلة. وهذا ما يتيح لمتغير الخطأ (U_t) تكون قيمه مترابطة ذاتياً ومن ثُم فانَ مقدرات الأُنموذج سيكون غير متسقة مع بعض، و في مثل هذه الحالات كإجراء عام عند تطبيق أُنموذج (ARDL) يتم إضافة المتغيرات الآلية (Instrument Variable) للنموذج (Giles، 1975 ، 22-26).

جدول (4): نتائج الآجل القصير والاجل الطويل مع معلمة تصحيح الخطأ

Method:- Panel ARDL-PMG				
Dependent Variable:- D(Y)				
Sample: 2004 – 2020				
Included observations: 102				
Dynamic regressor (1 lag، automatic): X1. X2. X3. X4. X5.				
Selected Model: ARDL (1، 1، 1، 1، 1، 1)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
Long Run Equation:				
X1	-0.372284	0.143853	-2.587932	(0.0121)**
X2	-0.070512	0.187954	-0.375157	(0.7088)n.s
X3	0.904385	0.209694	4.312865	(0.0001)***
X4	-0.216930	0.103572	-2.094476	(0.0405)**
X5	-0.120954	0.046295	-2.612630	(0.0113)**
Short Run Equation:				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
COINTEQ01	-0.741613	0.090431	-8.200896	(0.0000)***
D (X1)	0.578521	0.213564	2.708893	(0.0088)***
D (X2)	2.763864	1.321580	2.091331	(0.0408)**
D (X3)	0.125885	0.632590	0.198997	(0.8430)n.s
D(X4)	0.250654	0.093723	2.674401	(0.0095)***
D(X5)	-0.174503	0.107287	-1.626502	(0.1091)n.s
C	-1.126790	3.598910	-0.313091	0.7552
@TREND	-0.219401	0.445525	-0.492451	0.6242

(*): significant at (10%) level.
(**): significant at (5%) level.
(***): significant at (1%0 level.
(n.s): not significant.

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برمجية Eviews. 12.

الجدول (4) يوضح نتائج العلاقة في المدى القصير والطويل و معلمة حد تصحيح الخطأ للانموذج، و عليه نستنتج الآتي:

أ. **نتائج العلاقة في المدى الطويل :-**

– هناك وجود علاقة معنوية وعكسية بين مجموع الايرادات النفطية كنسبة من (GDP) وعَجز الموازنة أو فائضها بوصفهم كنسبة من (GDP) عند مستوى معنوية أقل من (5%)، أي أن زيادة مجموع الإيرادات النفطية بنسبة (1%) سوف يؤدي الى انخفاض عَجز الموازنة العامة بنسبة (0.372 -%).

– لا توجد علاقة معنوية بين إيرادات الضرائب كنسبة من (GDP) وعَجز للموازنة أو فائضها بوصفهم نسبة من (GDP).

– هناك علاقة معنوية وعكسية بين اجمالي الاستثمارات الحكومية كنسبة من (GDP) وعَجز الموازنة وفائضها بوصفهم كنسبة من (GDP) و عند مستوى معنوية أقل من (5 %)، أي سوف ينخفض العَجز في الموازنة العامة بنسبة (0.217-%). عندما يزداد مجموع الاستثمار الحكومي بنسبة (1%)

– وجود علاقة معنوية وعكسية بين اجمالي الدين العام الحكومي كنسبة من (GDP) وعَجز الموازنة العامة أو فائضها بوصفهم كنسبة من (GDP) عند مستوى معنوية أقل من (5%)، أي تنخفض عَجز الموازنة بنسبة (0.121-%).إذا زاد إجمالي الدين الحكومي بنسبة (1%).

ثانياً: نتائج العلاقة في المدى القصير:-

1. أظهرت العلاقة المقدرة بأنَ معامل تصحيح الخطأ قد بلغت قيمته (0.741513 -) و هي قيمة سالبة و أقل من الواحد الصحيح و معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (1%)، هذا ما يشير الى صحة العلاقة التوازنية طويلة الاجل، بمعنى أن (74%) من الاختلال التي تحدث في التوازن في الآجل القصير بين عَجز الموازنة أو فائضها كنسبة من (GDP) وكذلك بوصفه المتغير المعتمد و بين المتغيرات المستقلة (مجموع الإيرادات النفطية كنسبة من (GDP) ، مجموع الإيرادات الضريبية كنسبة من (GDP) ، مجموع الإيرادات الأُخرى كنسبة من (GDP) ، مجموع الاستثمار الحكومي العام كنسبة من (GDP) ، ومجموع الدين الحكومي العام كنسبة من (GDP)) في مدة ما يتم تصحيحها بعد سنة و أربعة أشهر تقريبا $\left\{\frac{1}{0.741612} = 1.35 \cong 1.4\right\}$.

2. هناك علاقة معنوية وعكسية بين مجموع الإيرادات النفطية كنسبة من (GDP) و عَجز الموازنة و فائضها بوصفهم كنسبة من (GDP) وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، أَي سوف ينخفض عَجز الموازنة بنسبة (0.579-%). إذا زاد مجموع إيرادات النفطية بنسبة (1%).

3. هنالك علاقة معنوية وطردية بين إجمالي الإيرادات الضريبية كنسبة من (GDP) وعَجز الموازنة و فائضها بوصفهم كنسبة (GDP) عند مستوى معنوية أقل من الـ (1%)، أَي سوف يرتفع عَجز الموازنة بنسبة (2.764%)، إذ زاد مجموع الإيرادات الضريبية بنسبة (1%).

4. ليس هناك علاقة معنوية بين مجموع الإيرادات الأُخرى كنسبة من (GDP) وعَجز الموازنة و فائضها بوصفم نسبة من (GDP).

5. وجود علاقة معنوية وطردية بين مجموع الاستثمار الحكومي بوصفه نسبة من (GDP) وعَجز الموازنة أو فائضها كنسبة (GDP) عند مستوى معنوية أقل من (1%)، أي ما معناه سوف يرتفع عَجز الموازنة العامة بنسبة (0.251%)، إذا كان هناك زيادة في إجمالي الاستثمار الحكومي العام بنسبة (1%)، و هذه النتيجة يتعارض مع نتائج الأثر في الآمد الطويل.

6. عدم وجود أي علاقة معنوية بين مجموع الدين الحكومي العام كنسبة من (GDP) و عَجز الموازنة و فائضها بوصفهم نسبة من (GDP).

الإستنتاجات و المقترحات

أولاً : الإستنتاجات :-

1. تُعانى استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الدول الريعية بشكل عام والنفطية بشكل خاص من بعض الصعوبات والمشاكل التي تُعد عوائق وتحديات في طريق تحقيق الانتعاش والنمو الاقتصادي وعدم الاتكال على عوائد الموارد وبذلك يقلل من فرص الاستدامة المالية في تلك الدول.

2. إنَ مصطلح الإستدامة المالية تعبر عن قدرة و إمكانية الدولة على المضئ قدماً في إدامة الإنفاق الجاري و كذلك الديون المترتبة على ذمتها و الضرائب و غيرها في المدى الطويل ، مع استمرارية المقدرة على الوفاء بجميع وكافة الالتزامات الحالية أو المستقبلية والنفقات الضرورية للدولة من دون اللجوء لإعادة هيكلة الدين العام وشطب جزء منه و عدم التوقف عن خدمته، لذا فإنَ استدامة السياسة المالية تُعد مؤشر مهم لبيان النجاح أَو الإخفاق في السياسة المالية للدول والحكومات.

3. كل دولة لها خصوصيتها وذلك سبب طبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد لها و بما يمتلكه من الموارد وإمكانات خاصة بها، و ما تعاني منه من إخفاقات وأَزمات، لذلك فإنَ تطبيق مفهوم التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية في بلدان موضوع البحث تختلف من دولة الى آخر.

4. هناك علاقة معنوية وعكسية بين مجموع الإيرادات النفطية ك نسبة من (GDP) ، و الإستدامة المالية المعبرة عنها بعَجز الموازنة و فائضها بوصفه كنسبة من (GDP) عند مستوى معنوية أقل من (**5 %**)، أَي سوف ينخفض عَجز الموازنة بنسبة (**0.3723-%**).إذا أزداد مجموع الإيرادات النفطية بسبة (**1%**).

5. هناك علاقة معنوية وطردية بين مجموع الإيرادات الأُخرى كنسبة من (GDP) وعَجز الموازنة و فائضها بوصفهم نسبة

من (GDP) عند مستوى معنوية أقل من (**1%**)، أي سيزداد عَجز الموازنة بنسبة (**0.904%**) عند زيادة مجموع الإيرادات الأُخرى بنسبة (**1%**) ، كون هذه الإيرادات لا تسهم في أفضل الأحوال من (5%-10%) من مجموع ِالايرادات العامة للدولة و غالباً تتجه هذه عوائد الى جوانب لإنفاق الاستهلاكي.

6. هناك علاقة معنوية وعكسية بين مجموع الديون الحكومية كنسبة من (GDP) و عَجز الموازنة أو فائضها كنسبة من (GDP) عند مستوى معنوية أقل من (**5%**)، أي سوف ينخفض مقدار عَجز الموازنة العامة بنسبة (**0.121 -%**). عندما يزداد نسبة مجموع الدين الحكومي العام بمقدار (**1%**). و هذا ما يعكس حقيقة تخصيص عوائد القروض العامة للدولة نحو أوجه الإنفاق الاستثماري.

ثانيا : المقترحات :

1. الإسراع في البحث عن إيجاد السبل اللازمة لتنويع وزيادة الإيرادات الآخرى الغير النفطية، نظراً لأن النفط والموارد الطبيعية تعتبر موارد ناضبة ومحدودة ، إضافةً ال طبيعة تقلبات أسعارهم في الاسوا العالمية ولإسباب مختلفة، والعمل على تحقيق مزيد من الاستثمارات في قطاع الطاقة بشكل عام وفي حقول الغاز والنفط بشكل خاص، التوجه نحو اجراء إصلاحات هيكلية لازمة لتنويع مصادر الدخل و خلق بيئة ملائمة تستطيع من خلالها تحقيق إنتعاش وإزدهار في الإنتاج و تصدير غير النفطي وبذلك يمكن الحد والسيطرة من تعرض الإيرادات في العامة الموازنة العامة الى التقلبات والصدمات.

2. في موضوع التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية ينبغي الاخذ بنظر الإعتبار خصوصية كل دولة على حده من خلال طبيعة النظام الاقتصادي و السياسي السائد، و ما تعاني منه من أَزمات ومشاكل و ما تمتلكه من الموارد وإمكانات.

3. لكي يتحقق التنويع الاقتصادي وتؤثر بشكل إجابي على الاستدامة المالية يجب اعادة النظر في السياسات النقدية والمالية و التنسيق بينيهما، و لا يستند ذلك الى توسيع كبير ومفرط في مستويات الإنفاق العام، أَو زيادة مستمرة في نسب الدين العام.

4. التعجيل بإصلاحات اقتصادية وسياسية في بلدان مَجلس الخليج العربي أصبح ضرورة ملحة ولا يتحمل التأجيل، لأن هذه الإصلاحات توفر بيئة ملائمة لتشجيع ودعم القطاعات الأخرى الغير النفطية، و تدفعهم نحو المزيد من الانفتاح الاقتصادي ، والعمل على جذب وإستقطاب الكثير من الاستثمارات الأجنبية والمحلية المباشرة و غير المباشرة.

المصادر

القرعان أنور، التنويع الاقتصادي وأهميته في الدول النفطية، مركز الرفات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، سنة 2016.

عبدالحميد، خالد هاشم ، التنويع الاقتصادي و التنمية المتوازنة في المملكلة السعودية ،الفرص والتحديات، مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 19 العدد، سنة 2018.

الشلال، مهند عزيز مُحَّد، الاستدامة المالية باعتماد القيمة الحالية لقيود الموازنة في دول مختارة للمدة (1990-2010)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق. سنة 2013

قايد بدر أحمد ومُحَّد السيد، معوقات تحقيق التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي (مع اشارة إلى القطر)، ورشة عمل عمل لوزارة الاقتصاد و التخطيط، المملكة العربية السعودية، 2013).

حميد التميمي وآخرون، منهج تحليل متجه الارتباط الذاتي (VAR) و تصحيح الخطأ (VEC) للبيانات اللوحية (Panel Data) مع حالة تطبيقية : الحسابات القومية لدول مَجلس التعاون الخليج العربي للمدة (1970-2013)، **مجلة الاقتصادي الخليجي**، العدد 30، جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة و الخليج العربي، البصرة، العراق.2016.

قروف، مُحَّد كريم، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، المجلد 9، العدد 2، الجزائر، 2016.

بني لام ،علي حسين نوري ، الاستدامة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسة حالة العراق للفترة 2004-2016، مجلة جامعة جيهان أربيل العلمية، العدد 2، السنة 2018.

خالد هاشم عبدالحميد، التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكلة العربية السعودية الفرص والتحديات، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 19 العدد،2018، .1

الريفي حسام خالد حسين) ، (العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة الماليَّة) (1996–2013) ، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2014.

Giles، D. 1975، "A polynomial approximation for distributed lags"، **Statistician**، Vol. 14، New Zealand.

Narayan، P.K، 2005، "The saving and investment nexus for China: evidence from cointegration tests ، **Applied Economics**، Vol. 37، No.

Polito and Michael Wickens، " Measuring Fiscal sustainability"، discussion paper No. 5312، Center for Dynamic Macroeconomic Analysis ، The UK، 2005.

پۆختە

هەمەجورکرنا ژێدەرێن داهاتی ل وەلاتێن خودان ئێك داهات وێ چەندێ دخوازیت کو دقێت پشکداریا کەرتێن دی ژی یێن بەرهەمئینانێ هەبیت وەکو داهاتێن هەڤتەریب دگەل داهاتێ سەرەکی ب مەرەما گەشەکرنا بودجا گشتی وسەرئێخستنا بەردەوامیا دارایی، ئارمانج ژ ڤەکولینێ ئەوە پیڤان وشرۆڤەکرنا کاریگەریا هەمەجورکرنا ئابووری ل سەر بەردەوامیا دارایی د کۆما وەلاتێن هەڤکاریا کەندائی دا. و ڤەکولین گەهشتە وان ئەنجاما کو پەیوەندیەکا بەرۆڤاژی ومەعنەوی یا هەی د ناڤبەرا سەرجەمێ داهاتێن پترۆلی کو رێژەکە ژ سەرجەمێ بەرهەمێ نافخۆ وبەردەوامیا دارایی ئەوا دەستنیشانکری ب کورتهێنانا بۆدجا گشتی وزێدەهیا وێ وەکو رێژە ژ سەرجەمێ بەرهەمێ نافخویی ول ئاستێ مەعنەوی کێمتر ژ 5%، ئانکو هەر زێدەکرنەکا داهاتێ پترۆلی ب رێژا (1%) دێ دبیتە ئەگەرێ کێمبوونا کورتهێنانا بودجێ ب رێژا (0.377-%). وپەیوەندیەکا ئەرێنی و مەعنەوی یا هەی دناڤبەرا سەرجەمێ داهاتێن دی یێن نە پترۆلی کو رێژەکە ژ سەرجەمێ بەرهەمێ نافخۆ وکورتهێنانا بودجا گشتی وزێدەهیا وێ. ڤەکولین پێشنیاز دکەت زۆر پێدڤیە هندەك رێکێن دی بهێنە دیتن بۆ زێدەکرنا داهاتێن نەپترۆلی، ژ بەرکو ژێدەرێن سرۆشتی ژناڤ دچن و دسنوردارن، زێدەباری وێ چەندێ بهایێن وان د جێگیر نینن، و ئەنجامدانا چاکسازیێن ریشەیی د هەمەجورکرنا ژێدەرێن داهاتی دا ورۆخساندنا ژینگەهەکا ئارام بۆ گەشەکرنا بەرهەمئینانێ وهناردەکرنا نەپترۆلی، هوسا دێ سنوەرك بۆ نەبەرقراربوونا داهاتێن گشتی هێتە دانان، و بۆ ڤەگەراندنا بەردەوامیا سیاسەتا دارایی پێدڤیە ژێدەرێن داهاتی ل وەلاتێن نموونا ڤەکولینی بهێنە هەمەجورکرن بڕێکا چالاککرنا سەرجەم کەرتێن ئابووری یێن دبنە پیشەنگ بۆ هەمەجۆرکرنا ژێدەرێن داهاتی وباشترکرنا ئاستێ کێبرکیێ وکێمتر پشتبەستنا دەولەتێ ل سەر ژێدەرێن ژناڤدچن وب دوماهی دهێن وەکو ئترۆلێ.

THE IMPACT OF ECONOMIC DIVERSIFICATION ON FINANCIAL SUSTAINABILITY IN THE ARAB GULF COOPERATION COUNCIL COUNTRIES FOR THE PERIOD (2004-2020)

KAWA **A**BDULAZEEZ **A**BDULAZEEZ **A**L **D**OSKI and **H**ASHIM **M**. **A**LARGOOB
Dept. of Economics, College of Administration and Economics, University of Mosul-Iraq

ABSTRACT

The diversification of income sources in rentier countries requires the contribution and participation of other productive sectors as parallel tributaries with the prevailing rentier sector and its revenues in order to feed the public budget and the success of financial sustainability. the research's aims is measure and analyzes the impact of economic diversification in financial sustainability in the countries of the Gulf Cooperation Council countries (GCC). The research conclude there is an significant and inverse relationships between complete petrol revenue as a percentage of the gross domestic product (GDP) and financial sustainability, which is expressed in the deficit and surplus of the finance budget as a percentage of the (GDP) and at a significant level is less than (5%). And the existence of a direct and significant relationship between the total other revenues as a proportion of the (GDP) and the budget deficit and surplus as a ratio of the (GDP). The research recommends the need to find regent and necessary ways to increase non-oil revenues, given that natural resource are limited and depleted, In addition to the nature of fluctuations in their values, and carrying out structural argent reforms in diversifying sources of income and create a good environment that enables achieving prosperity in non - oil productions and export, which would contribute to reducing the vulnerability of public revenues to fluctuations, and for the aid of repeat restoring the sustainability of fiscal policy, resources of incomes should be diversified.

KEYWORDS: The economic diversification, Financial sustainability, (ARDL) model, and the Gulf Cooperation Council countries (GCC).